مساهمة مؤسسات القطاع الثالث في النشاط الاجتماعي دراسة حالة ولاية المدية (2019-2022)

The contribution of third sector institutions to social activity, a case study of Medea province (2019-2020).

ناصر اسلام فراحي[1]
مخبر التنمية البشرية والاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة2، الجزائر
etue.ni.ferrahi@univ-blida2.dz
علاش احمد
مخبر الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، جامعة البليدة2، الجزائر
a.allache@univ-blida2.dz
قرامطية زهية
جامعة البليدة2، الجزائر
z.gramtia@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/19 ؛ تاريخ القبول : 2024/05/13

مستخلص:
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة مؤسسات القطاع الثالث في النشاط الاجتماعي، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا حيويا في تعزيز النشاط الاجتماعي والمشاركة المجتمعية من خلال تقديم الدعم والخدمات، للفئات الضعيفة، وتشجيع الابتكار الاجتماعي، وسلطت الدراسة الضوء على المؤسسات الخيرية لولاية المدية والتي تدعم وتساعد المحتاجين في المجتمع، ولتوضيح ذلك تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والتوصل إلى نتائج، أفضت إلى أن: مؤسسات القطاع الثالث تؤدي دورا هاما وفعالا في التنمية المجتمعية لولاية المدية، وتعمل منظمات القطاع الثالث كهمزة وصل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتأثير جائحة كورونا على نشاط مؤسسات القطاع الثالث في ولاية المدية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الثالث؛ المؤسسات غير الربحية؛ النشاط الاجتماعي؛ المؤسسات الخيرية لولاية المدية؛ المشاركة المجتمعية.

تصنيف JEL: A13، D71، L31، L33 .

Abstract:
This study aims to determine the contribution of the Third Sector Organizations to social activity, its play a vital role in enhancing social community participation through providing support to vulnerable groups, and encouraging social innovation .This study also shed light on the NPO in Medea state that assist the needy in the community. To clarify this, a

1المؤلف المرسل: فراحي ناصر اسلام

descriptive analytical approach was followed in presenting the concepts and reaching conclusions, leading to the finding that: TSO play an effective rolein the community development, TSO act as a bridge between the public sector and the private sector, the impact of the coronavirus pandemic on the activities of TSO in Medea state.
Keywords: Third sector; Third sector institutions; Social activity; Charitable institutions in the Medea province; Community participation.
JEL Classification : A13, D71, L31, L33.

مقدمة:

كان للتحولات الاقتصادية المتتالية في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، الأثر الكبير على النظم الاقتصادية، حيث أدى تنامي القطاع الخاص الساعي نحو تعظيم ثروة أصحاب الشركات على حساب القطاع العمومي الهادف عادة لمراعاة الجانب الاجتماعي، وهذا ما أدى إلى حالة من عدم التوازن وتضرر الكثير من الفئات الضعيفة، وما صاحبه من انتشار للفقر والبطالة، وكان لهذه الظروف دورٌ كبيرا لتكوين قطاع آخر يسمى القطاع الثالث أو القطاع الخيري أو القطاع غير الخاضع للضرائب أو المجتمع المدني، هدفه حماية الفئات الهشة ودعمها وتحقيق التنمية المستدامة والرقي بالمجتمع.

يتكون القطاع الثالث من العديد من المؤسسات والمنظمات أبرزها المؤسسات الخيرية، التي تهدف إلى تجميع المساعدات بأشكالها وتوزيعها على محتاجيها من الفئات الهشة، وهذا ما يسمى في الجزائر بمؤسسات المجتمع المدني، حيث يتركز نشاطها في تقديم الدعم الاجتماعي للفقراء والمحتاجين، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

- **إشكالية الدراسة:** اعتمادا على ما سبق، وضمن إطار الهدف العام للدراسة والإلمام بجوانب الموضوع، ارتأينا صياغة الإشكالية كما يلي: **ما دور مؤسسات القطاع الثالث لولاية المدية في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة والمشاركة المجتمعية؟**

- **الفرضية:** للإجابة على الإشكالية يمكننا صياغة الفرضية التالية كإجابات أولية عن الأسئلة المطروحة كما يلي: توجد علاقة مباشرة بين نشاط مؤسسات القطاع الثالث لولاية المدية وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع .

- **أهداف الدراسة:**تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-تحليل دور مؤسسات القطاع الثالث في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، من خلال تركيز الدراسة على كيفية مساهمة مؤسسات القطاع الثالث في تحسين جودة الحياة للفئات المحتاجة وتعزيز الشمولية الاجتماعية؛

-دراسة أنماط التعاون بين مؤسسات القطاع الثالث والمؤسسات الحكومية، من خلال تحديد كيفية تفاعل مؤسسات القطاع الثالث مع الحكومة والقطاعين الخاص والعام لتحقيق أهداف اجتماعية محددة؛

-محاولة تقييم الأثر الاجتماعي لأنشطة مؤسسات القطاع الثالث من خلال تحديد وتقييم النتائج والآثار الاجتماعية للمشاريع والبرامج التي تقدمها مؤسسات القطاع الثالث.

- **حدود الدراسة:** يمكن ان نضبط الحدود الزمانية لدراستنا بالفترة من 2019-2022، وهذا بناء على ما تحصلنا عليه من معطيات ولكي نشمل نشاط سنتي جائحة كورونا.

- **منهج الدراسة:** من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر هذا المنهج مناسبا وملائما لمثل هذا النوع من المواضيع ليتم الوصول إلى النتائج النهائية، بالإضافة إلى استخدام بعض الأدوات الإحصائية التي تتمشى مع الموضوع.

- **الدراسات السابقة:** فيما يلي عرض لعدة دراسات سابقة وموقع دراستنا منها:

- أونيس عبد المجيد، وهابي كلثوم. (2014)، بعنوان المنظمات الغير هادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي والاقتصادي، وهدفت هذه الدراسة الى التعريف بالمنظمات الغير الهادفة للربح، وبيان أهمية دورها الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، وإظهار إنجازاتها وموقعها عالميا وعربيا وفي الجزائر.

- بوجمعة بلال، جعفر شريقي (2018)، بعنوان دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنموية، وكان الباحثان قد هدفا من خلال هذه الدراسة الى اظهار مدى قدرة القطاع الثالث على سد فجوة التنمية الاقتصادية وجمع الموارد المالية، وبيان موقع القطاع الثالث بين القطاعين الأول والثاني، وهذا من خلال تحليل المعطيات المتوفرة عن القطاع الثالث الأمريكي باعتباره رائدا في المجال، مع التعريج على جهود هذا القطاع في الدول العربية.

- مهدي ميلود (2020)، الدراسة بعنوان دور القطاع الثالث في دعم التنمية المستدامة ومواجهة الازمات، مع التركيز على تجربة الولايات المتحدة الامريكية فترة 2007-2020، حيث هدفت هذه الدراسة الى توضيح معنى القطاع الثالث وإظهار خصائصه ومؤسساته والتعريف بالمصطلحات المرادفة لهذا الموضوع، والمؤشرات التي تحكم نجاحه من فشله، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على الجوانب التنموية لهذا القطاع في الولايات المتحدة من خلال تحليل بعض الاحصائيات المتوفرة في هذا الموضوع، وخلصت الدراسة الى مدى أهمية مساهمة القطاع الثالث في التنمية المستدامة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية.

- Kallal Banerjee(2023)، بعنوان تأثير القطاع الثالث على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول خاصة بالنسبة لجمعيات الائتمان الزراعي الأولية مع الإشارة الى ولاية البنغال الغربية، وهدفت هذه الدراسة الى تحليل دور القطاع الثالث كأداة فعالة ومهمة لتحقيق المستدامة خاصة للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، وبيان أهميته وتأثيره الإيجابي في الحياة العامة، وهذا بتحليل دور جمعيات الائتمان الفلاحي في الهند خاصة في الولاية المذكورة من خلال الاحصائيات التي تبين نشاطات هذه الجمعيات، حيث خلصت الدراسة الى أهمية القطاع الثالث وخاصة جمعيات الائتمان الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة للأشخاص الذين هم تحت خط الفقر، ومدى تأثيره الإيجابي في المجالس القروية والهند بصفة عامة.

وما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى، كونها قامت بالتركيز على جانب النشاط الاجتماعي بالنسبة للجمعيات الخيرية والتي تعتبر من مؤسسات القطاع الثالث، وهذا من خلال تحليل نشاط ثلاث جمعيات خيرية في ولاية المدية كنموذج، وقمنا من خلال هذه الدراسة ببيان حجم مساهمة الجمعيات في هذا النشاط خلال الفترة الممتدة 2019-2022,

تقسيمات الدراسة:

ولأجل الإحاطة بالموضوع والاجابة على اشكاليته، قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث محاور أساسية وهي كالتالي:

1-اساسيات حول القطاع الثالث

2-نماذج تطبيقية لمؤسسات خيرية في ولاية المدية

3-مؤسسات القطاع الثالث كإستراتيجية فعالة في تعزيز النشاط الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع

1-أساسيات حول مؤسسات القطاع الثالث:

القطاع الثالث تشكل جزءًا هامًا من الاقتصاد في العديد من البلدان، ويشمل مجموعة متنوعة من المؤسسات غير الهادفة للربح، بل تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو بيئية أو ثقافية، بدلاً من تحقيق الربح.

1-1 ماهية مؤسسات القطاع الثالث

يعد القطاع الثالث قطاع مهما وحساسا في اقتصادات الدول الكبرى، ويعرف بأنه يشمل جملة من المؤسسات والمنظمات والمبادرات التي تنشأ بإرادة طوعية من المواطنين، وتحتل موقعًا مميزًا كوسيط بين مشاريع وخدمات القطاع العام والقطاع الخاص. تكون هذه المؤسسات غير

هادفة للربح، وتتسم بغايتها الأساسية في خدمة الفرد والمجتمع. يقتصر دور الدولة تجاهها على توجيهها وتنظيم عملها من خلال القوانين والمراسيم (السلومي، 2017،ص11).

ويعتبر هذا القطاع مكملا للقطاعين العام والخاص، فهو يشمل كل المبادرات والنشاطات القائمة على أساس التطوع ودون مقابل مادي عادة، بالإضافة الى النشاطات الخيرية والاجتماعية، وتعرّف مؤسسات القطاع الثالث حسب مكتب التدقيق الوطني البريطاني بأنها: "مصطلح يستعمل لوصف مجموع المؤسسات التي لا تتبع أي جهة كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتضمن المنظمات التطوعية والمجتمعية (سواء كانت جمعيات خيرية مسجلة أو منظمات أخرى مثل الجمعيات ومجموعات الدعم الذاتي ومجموعات المجتمع المدني) والمؤسسات الاجتماعية والتعاونيات والنقابات"**(national audit office, 2023)**.

وتندرج مؤسسات القطاع الثالث في الكثير من الدراسات تحت مسمى آخر وهو الاقتصاد الاجتماعي، حيث تعرّف من هذا المنظور بأنها مؤسسات خاصة منظمة تنظيما رسميا، تتيح للأفراد حرية الانخراط والعضوية وتتمتع أيضا بحرية اتخاذ القرار، حيث لا يؤثر حجم المساهمة في رأس المال (الاشتراكات أو التبرعات)في عملية اتخاذ القرار، إذ أن لكل عضو وفي كل حال من الاحوال صوت واحد دون أي امتيازات أثناء عملية التصويت، ويشمل الاقتصاد الاجتماعي أيضًا المنظمات الخاصة المنظمة رسميًا التي تتمتع باستقلالية القرار وحرية العضوية، والتي تنتج خدمات غير سوقية للأسر ولا يمكن للوكلاء الاقتصاديين الذين ينشئونها أو يسيطرون عليها أو يمولونها أن يستولوا على فوائضها إن وجدت **(Campos, Ávila, 2012 ,p28)**، ويشمل مصطلح مؤسسات القطاع الثالث عدة خصائص تتمثل في: **(Sokolowski,Salamo ,the third sector impact, 2015 ,p2)**:

-تشمل مجموعات من الأفراد يتفاعلون وفقًا لإجراءات محددة، ويسعون لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة لفترة معينةوبشكل ماديأو معنوي.

-وجوب كونها منفصلة انفصالا تاما عن الحكومة أو القطاع الخاص، أي انها لا تتبع لأي جهة خاصة او عامة، ولها قوانينها الخاصة.

-يجب ان تكون قراراتها مستقلة وتخضع لقوانينها الاساسية وسياستها الداخلية فقط.

-من خصائص مؤسسات القطاع الثالث الامتناع كليا عن توزيع الأرباح على المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة، كما في المؤسسات الربحية، حيث يتم التركيز على استثمارها في أهدافها الاجتماعية.

-أن يكون الانتماء بصفة طوعية ودون أي إكراه أو إلزام.

-الانتماء يكون مجانيا، إلا في حالة الرسوم الرمزية للتسجيل التي تغطي تكاليف الانخراط، أو الاشتراكات التي تمول الأنشطة.

-تقديم منافع للآخرين أو للمجتمع، وليس في المقام الأول للشخص الذي يقوم بها أو لصالح أفراد أسرته أو أقرب أقربائه.

2-1 أنواع مؤسسات القطاع الثالث:

تنتشر مؤسسات القطاع الثالث في جل دول العالم ذات الأنظمة الديموقراطية، حيث تتنوع هذه المؤسسات حسب مجالات نشاطها، وقد قام الكثير من الباحثين بتقسيم هذه المؤسسات لعدة تقسيمات، ومن أشهر التقسيمات، تقسيمها لثلاثة أنواع مختلفة:(Banerjee,2023,p58):

-المنظمات ذات الطابع التعاوني: منذ منتصف القرن التاسع عشر، انتشرت التعاونيات دوليًا ويمكن العثور عليها الآن في جميع أنحاء العالم. هناك تعاونيات زراعية، تعاونيات الادخار والائتمان، وتعاونيات المستهلكين، وتعاونيات التأمين، وتعاونيات البيع بالتجزئة، وتعاونيات الإسكان، وما إلى ذلك، وتعرّف التعاونيات في التوصية 193 لمنظمة العمل الدولية بأنها "رابطة مستقلة لأشخاص متحدين طوعًا لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة مملوكة بشكل مشترك وتدار بشكل ديمقراطي"(International Cooperative Alliance, 2024).

-المنظمات ذات طابع التكتلات: وتسمى أيضا منظمات المساعدة المتبادلة، وقد وجدت في الكثير من المناطق وفي الكثير من الأوقات تاريخيا، حيث أخذت الطابع المؤسسي في الكثير من البلدان الصناعية ولعبت دورا رئيسيا في مجال الضمان الاجتماعي، حيث يمكنها تحمّل الكثير من المخاطر التي تصيب العمال مثل المخاطر الصحية (كتكاليف العلاج والأدوية..)، وخطر الوفاة، وسوء المحاصيل...الخ، وفي سياق آخر يمكن تسميتها أيضا بالتعاضديات والتي تعرّف بأنها شخص معنوي يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مربح، تسيّر بموجب أحكام القانون رقم 15-02 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية و قانونها الأساسي **(وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2024).**

-الجمعيات: حرية تكوين الجمعيات معترف بها رسميا في معظم الأنظمة السياسية حول العالم، ولكن الاختلاف يكمن في مجموعة واسعة من الأشكال القانونية وفي ظل ظروف مشجّعة إلى حد ما، وتندرج هذه المنظمات تحت مجموعة واسعة من الأسماء: الجمعيات والمنظمات غير الربحية والتطوعية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات وما إلى ذلك، ويمكن تعريفها "بأنها تجمّع لأشخاص طبيعيين و/أو معنويين يتأسس بطبيعة تعاقدية لمدة تكون محدودة أو غير محدودة،

يضع هؤلاء الأشخاص بصفة تطوعية ولهدف غير ربحي، معارفهم ومواردهم لغرض ترقية وتشجيع النشاطات في مختلف الميادين لاسيما المهنية، الاجتماعية، العلمية، الدينية، التربوية، الثقافية، البيئية، الخيرية والإنسانية"**(وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2024)**.

3-1 مجالات نشاط مؤسسات القطاع الثالث:

يعد نشاط مؤسسات القطاع الثالث أمرا مهما في العديد من البلدان، ذلك لأنه يعد نشاطا منخفض التكلفة، لما يميّزه من استغلال الطاقات البشرية عن طريق التطوع، وجذب الموارد المالية عن طريق التبرع، وتنشط مؤسسات القطاع الثالث في عدة مجالات، سنتطرق لها فيما يلي: (سليمان، الضبعوني،2020، ص12-17)

-**المجال الصحي**: تقديم خدمات الرعاية الصحية للفئات المحتاجة، والتوعية ضد الأمراض المنتشرة في أوقات الكوارث الصحية والأمراض النادرة، وتقديم يد العون للمصابين، وتسهيل الوصول إلى العلاج للمحتاجين، مثل الاستثمار في سيارات الإسعاف والصيدليات الخيرية، إلى جانب ذلك النشاط؛

-**المجال التعليمي:** يعتبر من أهم مجالات النشاط لمؤسسات القطاع الثالثوتسعى جاهدة للاستثمار فيه، حيث يعد من أهدافها الاساسيةوالتي تسمح بتنمية الفرد، حيث ترعى مؤسسات القطاع الثالث النوابغ والموهوبين بإنشاء دور للتعليم المبكّر والاستثمار في كل الأطوار التعليمية، حتى أنها تنشئ وتدير جامعات ومراكز للبحث، في مجالات عدة مثل:التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا، ومن المهام الرئيسية لنشاط البحث والتطوير القائم على القطاع الثالث، البحث والتطوير في مجال التعليم والأنشطة الأخرى للتنمية الاقتصادية. وتقوم العديد من منظمات القطاع الثالث إما بتوظيف باحثين خاصين بها، أو تكليف باحثين مستقلين أو أكاديميين بإجراء تحقيقات في الموضوعات التي تؤثّر على المجموعات والقضايا التي يتعاملون معها.(Banerjee،p59، 2023)

-**المجال الاقتصادي**: يعدّ من المجالات الحديثة التي تهتم بها مؤسسات هذا القطاع، حيث أنها صارت مصدرا للدخل والتوظيف والقضاء على البطالة، من خلال مشاريعها المختلفة،

-**المجال الاجتماعي**: يمثّل المجال الأهم لمنظمات القطاع الثالث، حيث أنه يشمل مجموعة من الفرص والأنشطة التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفئات المحتاجة، كالرعاية الاجتماعية للمسنين والايتام، والمضطهدين والفئات المهضوم حقها، وتنويرهم وتثقيفهم والرفع من وعيهم، ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية لهم وفتح الفرص أمامهم لاسترداد حقوقهم والمطالبة بها، (Banerjee، p59، 2023)

بالإضافة لذلك لمؤسسات القطاع الثالث أدوار أخرى، تتمثل في الموازنة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، من خلال جمعيات حماية المستهلك على سبيل المثال، والتي تقوم بتثقيف الفرد وتنظيم علاقته بالكيانات الاقتصادية وتنمية ثقافته الاستهلاكية، كما أنها توفّر إطارًا لمشاركة المواطن في الحياة المجتمعية، وفي السياق نفسه تقدم هذه المؤسسات سلعا وخدمات أفضل جودة وأقل سعرا مقارنة بتلك التي يقدّمها القطاع العام، ذلك لوجود هيكل إداري أقل بيروقراطية، واعتمادها على المتطوعين، وهذا ما يسِهم في تقليل تكاليف إنتاج السلع أو الخدمات، التي تقدّمها هذه المؤسسات، والتي هدفها رضا العملاء، وليس نحو الامتثال للإجراءات الرسميةوالبيروقراطية.(Ciucescu، 2009,p16).

4-1 أهمية نشاطات مؤسسات القطاع الثالث:

تقدّم مؤسسات القطاع الثالث خدمات مختلفة للمجتمع الواحد، حيث ترميالى تلبية الحاجات المشتركة لأفراد المجتمع،ولهذه الخدمات أهمية كبيرة في المجتمع سنحاول ذكرها في النقاط التالية:

-المنظمات غير الهادفة للربح ترتبط بشكل وثيق بتفاعلات متعددة، تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجتمع، حيث تتضمن هذه المنظمات مجموعة متنوعة من الجمعيات والمبادرات التطوعية والمنظمات الخيرية التي تعمل بدون هدف ربحي، حيث تعمل هذه المنظمات على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، وتهدف المنظمات غير الربحية إلى إنشاء مجتمع أكثر إنصافًا، حيث يتمتع كل فرد بإمكانية الوصول إلى فرص متساوية ومعاملة عادلة (transparent hands organizations, 2024).

-تعتبر الصفة المميزة لمؤسسات القطاع الثالث هي إدارة الموارد البشرية، فهي تقوم بتسخير وحشد قدراتها ومواردها البشرية والمادية لأجل التصدي لمختلف الظواهر والقضايا الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية...الخ، كما تسهم في تغطية العجز الحكومي وإحداث التغيير الإيجابي في المجتمع (الرمادي، 2018،ص19)،

-تسهم هذه المنظمات في تنوير الرأي العام من خلال التظاهرات والندوات الثقافية، بالإضافةالى ذلكتقدم سلع وخدمات تُعزز من تحسين حياة الأفراد اليومية، لمساعدتهم وتخفيف معاناتهم، وهذا يتماشى مع مبدأ المشاركة المجتمعية وتحسين الوضع الاجتماعي، والذي قد يكون أحيانًا أكثر أهمية من تحقيق الأرباح (اونيس ،وهابي،2014،ص13).

2- نماذج تطبيقية لمؤسسات خيرية في ولاية المدية:

هناك العديد من المؤسسات الخيرية في ولاية المدية، التي تعمل على تقديم الدعم والمساعدة للفئات المحتاجة في المجتمع. في التالي بعض الأمثلة عن هذه المؤسسات وأنشطتها:

2-1 جمعية كافل اليتيم الوطنية مكتب المدية:

جمعية كافل اليتيم هي جمعية وطنية مدنية تأسست في 2011/12/17 في اطار القانون 11/90 والمتعلق بالمجتمع المدني والنشاط الجمعوي، تعنى هذه المؤسسة بالتكفل باليتامى والأرامل تكفلا تاما أو جزئيا، ومحاولة تلبية جميع حاجيات هذه الفئة من المجتمع، ولهذه الجمعية فروع في أغلب مناطق الوطن بما فيها ولاية المدية، حيث ينشط هذا الفرع منذ 2013/07/24، يتلقى المساهمات والإعانات المالية والعينية من طرف الأفراد والمؤسسات، وتكفل هذه المؤسسة حسب إحصائيات المكتب الولائي سنة 2022، 1428 أسرة و 1401 أرملة، و 4428 يتيم، تكفلا كليا أو جزئيا، حيث تكون الإعانات في شكل مبالغ مالية أو مساعدات عينية، تتواجد هذه الجمعية في تراب ولاية المدية من خلال فروعها في 20 بلدية بتعداد 350 منتسبا متطوعا، ولها 7 مقرات بصيغة الإيجار و 10مقرات أخرى بعقد هبة، تعمل الجمعية كقناة شفافة لتحويل صدقات المتبرعين نحو الأبواب التي يريدها المتبرع، سواء كانت مالية أو عينية، وفي التالي نعرض جدولا ملخصا لأنشطة الجمعية وما يقابلها من مصاريف للسنوات 2019 حتى 2022

الجدول 1: مصاريف إعانات جمعية كافل اليتيم في ولاية المدية حسبالسنو اتالوحدة: دج

السنة	إعانات الصحة	إعانات الألبسة والأغطية	إعانات التعليم	إعانات ومنح خاصة	إعانات غذائية	إعانات سريعة	إعانات قضائية	إعانات تحفيزية	إعانات خاصة بالدخول المدرسي	المبلغ المخصص
2019	13.000	2.430.800	/	/	5.710.524	135.200	15.000	1.520.030	5.086.130	14.910.684
2020	1.480.084	1.337.160	1.351.130	1.703.100	3.396.239	750.890	/	89.350	245.139	10.353.092
2021	25.17.096	2.076.832,35	1.238.148	833.950	5.334.600	3.812.200	/	/	11.825.000	25.560.994
2022	22.92.216	1.630.118	1.522.115	345.422	4.350.768	630.540	/	2.345.637	11.325.620	24.442.436

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من التقارير المالية والأدبية لسنوات 2019، 2020، 2021، 2022، والمسلمة من طرف الأمين العام لجمعية كافل اليتيم المكتب الولائي للمدية.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 ارتفاع نفقات الصحة بنسبة 113% و 70% تواليا بين سنتي 2019 و2021 وهذا بسبب جائحة كورونا ما جعل موارد الجمعية تتركز حول المساهمة في شراء مكثفات الأكسجين والكمامات والأدوية، إلى جانب مساهمتها بـ 17.000.000دج في حملة شراء محطة تكثيف الأكسجين بمستشفى البرواقية، وهذا ما يفسّر حجم الإنفاق الكبير الذي ميّز سنة 2021، في حين نجد أنها انخفضت بنسبة 9% في السنة الموالية لجائحة كورونا، ويرجع ذلك الانخفاض إلى انقضاء الجائحة مع توجّه الجمعية إلى المرافقة الصحية لأصحاب الأمراض المزمنة والمحتاجين للعمليات الجراحية والتكفّل الصحي بهذه الفئة، وتبلغ المساهمة الكلية لهذه المؤسسة 75.267.206 دج خلال السنوات المذكورة.

2-2 جمعية الارشاد والإصلاح الجزائرية المكتب الولائي المدية:

جمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية مؤسسة مدنية خيرية ذات طابع اجتماعي ثقافي تربوي، تأسست في 1989/11/11، بعد قرار الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إقرار التعددية الحزبية والانفتاح على الجمعيات والأحزاب، وتحصلت على الاعتماد من طرف وزارة الداخلية في نفس السنة تحت رقم 053/0064، للجمعية مكاتب في كل ولايات الوطن، وتعتبر من أقدم مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، يغلب على نشاطات الجمعية الطابع المناسباتي في المشاريع الخيرية والاجتماعية والثقافية، أما الجانب التربوي فللجمعية نشاطات تربوية كدور استقبال الطفولة والتعليم المبكر والتعليم القرآني ودروس الدعم، وعدة نشاطات أخرى كالإغاثة الوطنية أو الدولية والخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك التكوين والتمهين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقضايا المرأة، ويعتبر المكتب الولائي بالمدية من بين المكاتب النشطة على المستوى الوطني، حيث أنه لا يحيد عن رسالة ورؤية هذه المؤسسة، حيث يعمل المكتب الولائي بالتنسيق مع المكاتب البلدية لتوحيد العمل الجمعوي، والملاحظ في هذه الجمعية الطابع المؤسسي وتقسيم العمل إلى عدة هيئات، كهيئة نساء الخير التي تعنى بالاهتمام بقضايا المرأة وإتاحة الفرصة لها في عمل الخير، وهيئة الإغاثة وهيئة التعليم القرآني، وتعمل هذه الهيئات بالتنسيق مع الفروع البلدية في تنفيذ مخططات ورؤية الجمعية.

تتحصل هذه المؤسسة على التمويل من طرف المحسنين الدائمين أو الموسميين عن طريق الإعلان لنشاطاتها أو عن طريق مقابلتهم وشرح برامجها عليهم، وتكون هذه الإعانات إما مالية أو عينية، إلى جانب ذلك تمول مكاتب الجمعية نشاطاتها الروتينية من خلال مشاريع مثل دور استقبال الطفولة

وعدة مشاريع أخرى، بالإضافة إلى اشتراكات الأعضاء، ومن خلال مقابلة مع الأمين العام لمكتب المدية تحصلنا على معطيات رقمية حول نفقات نشاطات الجمعية خلال السنوات 2019-2022:

الجدول 2: مصاريف جمعية الارشاد والإصلاح في ولاية المدية حسب السنوات الوحدة: دج

السنة	مشاريع صحية	مشاريع شهر رمضان	حملة شتاء دافئ الاغاثية	مشاريع عيد الأضحى المبارك	مشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة	اعانات خاصة بالدخول المدرسي	المجموع
2019	20.000	9.765.650	/	1.561.000	2.590.450	2.173.500	16.110.600
2020	3.463.100	10.760.600	/	560.470	1.345.600	75.120	16.204.890
2021	352.670	23.590.850	1.697.750	2.178.000	4.284.000	2.448.000	34.551.270
2022	146.700	20.734.700	1.999.740	1.667.890	2.880.000	1.230.000	28.659.030

المصدر: معلومات تقديرية مقدمة من طرف الأمين العام للجمعية لسنوات 2019، 2020، 2021، 2022 على شكل وثائق تم الاطلاع عليها

التعليق على الجدول:

يمثل الجدول رقم 2 أهم الأنشطة الذي يرتكز عليها نشاط هذه الجمعية، وما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكثر موسم تنشط فيه الجمعية هو شهر رمضان المبارك، وهذا راجع لكثرة البرامج الخيرية في هذا الشهر (مطاعم، طرود غذائية، موائد أيتام، سنّة الختان، كسوة العيد...الخ)، حيث تطورت مصاريف هذا الشهر بنسبة 10,19% و 119,23% بين سنوات 2019-2021، وهذا راجع للإغلاق التام عام 2020 والجزئي 2021 بسبب جائحة كورونا، وهذا السبب أدى إلى زيادة في عدد الأشخاص المحتاجين والطالبين لمساعدة الجمعية، إضافة إلى الارتفاع في أسعار المواد الغذائية خلال تلك المدة، وهذه نفس الأسباب التي أدت إلى انخفاض النفقات السنة الموالية للجائحة بنسبة 12,10%، حيث أفضت هذه الأسباب إلى انخفاض موارد الجمعية، والتي تعتمد بشكل رئيسي على تبرعات المحسنين الذين تضرروا بسبب توقف النشاط الاقتصادي والارتفاع لأسعار المواد الأساسية خلال السنتين الماضيتين، ويبلغ إجمالي نفقات هذه الجمعية خلال السنوات المدروسة 95.525.790 دج.

2-3 جمعية جزائر الخير المكتب الولائي المدية:

جمعية جزائر الخير هي مؤسسة جزائرية خيرية غير ربحية، تأسست بمقتضى قانون الجمعيات 06-12، بتاريخ 06 جوان 2012، تهدف هذه الجمعية الى تقديم المساعدة الاجتماعية والإنسانية الى الفئات المحتاجة، ومرافقتهم من خلال مشاريعها التنموية المختلفة، تنشط هذه

الجمعية في أغلب ولايات الوطن من خلال مكاتبها الولائية والبلدية، قامت الجمعية بالعديد من الحملات الخيرية والملتقيات العلمية منذ تاريخ تأسيسها مثل الملتقى الوطني للشراكة المجتمعية ودورها في تطوير استدامة العمل الخيري سنة 2017، والملتقى الوطني لإدارة مؤسسات التعليم القرآني سنة 2018، تعتمد هذه الجمعية في تمويلها على مساهمات أعضائها وصدقات المحسنين ودعمهم سواء كانت سيولة أو مساهمات عينية، تتواجد هذه الجمعية في ولاية المدية منذ سنة تأسيسها من خلال مكتبها الولائي بعاصمة الولاية وفروعها العشر في مختلف بلديات الولاية، تنشط هذه المكاتب بالتنسيق فيما بينها لتنفيذ مخططها السنوي ونشاطاتها الروتينية والتي تكتسي في الأغلب الطابع المناسباتي، ولكنها تقوم بكفالات دورية لعدة عائلات وتقدم لها يد المساعدة سواء من خلال مبالغ مالية او عن طريق مساعدات غذائية، وقد بلغ عدد العائلات المتكفل بها أزيد من 500 عائلة سنة 2023 حسب تصريحات نائب رئيس الجمعية، وفي التالي جدول يلخّص أهم أنشطة الجمعية من 2019 الى 2022:

الجدول3: مصاريف إعانات جمعية جزائر الخير بولاية المدية حسب السنوات الوحدة: دج

السنة	مشاريع صحية	مشاريع شهر رمضان	قوافل الخير	مشاريع عيد الأضحى المبارك	مشاريع اجتماعية وكفالة عائلات	اعانات خاصة بالدخول المدرسي	المجموع
2019	32.000	17.592.500	4.000.000	611.500	4.590.025	1.351.400	28.177.425
2020	54.570.000	14.362.500	0	48.760	5.641.300	72.750	74.695.310
2021	755.000	19.262.500	17.500.000	782.100	4.428.000	6.244.000	48.971.600
2022	621.500	19.547.500	7.500.000	968.900	6.320.000	4.013.000	38.970.900

المصدر: معلومات تقديرية مقدمة من طرف نائب رئيس الجمعية على شكل معطيات شفهية ووثائق لسنوات 2019، 2020، 2021، 2022 تم الاطلاع عليها

يبرز الجدول رقم 3 حجم الإنفاق الكبير للأنشطة الاجتماعية لهذه الجمعية خلال السنوات المذكورة، ويرجع هذا الأمر للظروف الخارجية التي أثّرت بشكل عام على هذه النشاطات، حيث يلاحظ ارتفاع حجم النفقات بنسبة 165% سنة 2020، والتي ميزتها جائحة كورونا حيث قامت الجمعية في هذه السنة بنفقات استثنائية لمجابهة هذه الجائحة، في حين نلاحظ انخفاض هذه النفقات ب34,43% و20,42% خلال السنتين المواليتين بسبب الانخفاض الكبير للنفقات الصحية، وأنفقت هذه الجمعية ما مجموعه 190.815.235دج.

3- مؤسسات القطاع الثالث كإستراتيجية فعالة في تعزيز النشاط الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع

تتميز مؤسسات القطاع الثالث بكونها الشريك الاجتماعي الرئيسي، والذي بأنشطته الاجتماعية يحسّن من الظروف المعيشية للمجتمع ويساهم في التنمية الاجتماعية المستدامة للدولة.

3-1 العوامل التي تساهم في نجاح مؤسسات القطاع الثالث في القيام بأنشطتها الاجتماعية بشكل فعال

تتأثر مؤسسات القطاع الثالث بالكثير من العوامل التي تساهم في زيادة فعاليتها، ومساعدتها في القيام بأنشطتها الاجتماعية بشكل فعّال، ومن بين هذه العوامل، اتساع المجال الجغرافي لنشاطها وهذا الأمر الذي يؤثّر على حجم النشاط الاجتماعي المقدّم والفئات المستهدفة، وحجم المساعدات والدعم الذي تتلقاه هذه المؤسسات، دون نسيان الوضع الاقتصادي للبلد المستضيف لنشاط هذه المنظمات والوضع الصحي في تلك الفترة، ومدى استدامة التمويل ووفاء المانحين لهذه المؤسسات، القوانين واللوائح المنظمة لعمل هذه المؤسسات ومدى مرونتها استجابتها لتغيرات أنشطة مؤسسات القطاع الثالث(الدرويش،المزيد،2020، ص33)، إلى جانب كل هذا تتأثر هذه المنظمات تأثرا مباشرا بمدى وضوح أهداف ورؤية المؤسسة، وهيكلها الإداري والتنظيمي والأشخاص المسيرين لهذه المؤسسات، ذلك أن مؤسسات القطاع الثالث قائمة على الثقة والشفافية، توافق رغبة المتطوع والمانح مع أهداف المؤسسة ونشاطاتها، والأخذ بعين الاعتبار أهمية تدريب المتطوعين ومسيري المؤسسة ومرافقتهم لتقديم أحسن ما لديهم وحسن استغلالهم للموارد والتكنولوجيا (القريني،2010،ص95).

3-2 أنماط الشراكة بين القطاع الثالث والقطاعين الحكومي والخاص:

يعتبر القطاع الثالث همزة الوصل بين القطاع الحكومي والأسواق، وذلك من خلال نشاطاته الاجتماعية، لذلك يوجد الكثير من أنماط التعاون والتشارك بين هذه القطاعات، خاصة من جانب التمويل بالموارد المالية والبشرية(HANNA MACKIEWICZ, 2022,p26).

3-2-1 أنماط الشراكة بين القطاع الثالث والقطاع الخاص:

تقدّم المؤسسات الخاصة الكثير من الدعم والمساعدة لمؤسسات القطاع الثالث على عدة أشكال ووسائل، نذكر منها الدعم المالي والأموال المقدمة للمنظمات غير الحكومية بطرق مختلفة مثل رعاية الفعاليات، والمساهمات المالية لدعم الأنشطة، أما الدعم غير المالي يتمثل في استخدام المرافق (مثل غرف الاجتماعات، والحافلات الصغيرة)، وهدايا من السلع الجديدة، المستعملة، أو الفائضة. إلى جانب ذلك تخصص الشركات وقتًا مدفوعًا لموظفيها لأداء مهام لصالح هذه المنظمات

والتطوع لديها، وتقديم الاستشارة الاحترافية المجانية أو الدعم التقني غير المدفوع مثل الخدمات المعمارية واستشارات الأعمال والإدارة، والدعم الإعلامي، وغيرها من الأمور(Chapman, 2023 ,p13)، وتأتي الشراكات بين القطاعين في أشكال مختلفة، ولكل منها تركيز خاص ودور خاص للقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية نذكرها فيما يلي(Dilday,Kis, p7-8, 2015):

-**تبادل الموارد**: يُعتبر تبادل الموارد جزءاً أساسياً من الشراكة بين القطاع الثالث والقطاع الخاص، حيث يتم بتبادل بعض رأس المال أو الموارد بشكل متبادل. وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات تدمج تبادل الموارد ضمن نطاق العمل الخيري، إلا أن هذا التعاون يوفر تفاصيل محددة تجعله فئة منفصلة في حد ذاتها. تكمن الجودة النهائية في هذا التعاون في تحقيق تبادل بعض رأس المال أو الموارد، مع تفادي حكم غير متماثل بين الأطراف المتعاونة.

-**المعاملات**: تُعتبر شراكات المعاملات عادةً على أنها "رسوم مقابل الخدمة"، حيث يقوم أحد الشركاء بالدفع مقابل توفير خدمة أو سلعة للشركاء الآخرين.

-**برامج الاشتراك**: تمثل نوعًا من التعاون التكافلي، حيث يتم تبادل القيم والخبرات الجديدة بين الشركاء، ويتمحور حول قيم الشراكة الطرفية كمرجع أساسي للكفاءة. يتحقق من خلال البرنامج المشترك فوائد متبادلة للقطاع الخاص وشركاء منظمات القطاع الثالث.

البرنامج التكاملي: يُعتبر النهج الأقل شيوعًا في شراكات المنظمات غير الحكومية مع القطاع الخاص، يتميّز هذا البرنامج بدمج المصالح والمهام وطرق العمل بين الشركاء.

2-2-3 أنماط الشراكة بين القطاع الثالث والقطاع العام:

تعمل السلطات العامة على وضع آليات لتسهيل التعامل مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز نمو هذا القطاع. يمكن أن تتباين نماذج وآليات التعامل بين تأسيس مكاتب أو دوائر منفصلة، أو تعيين مستشاري اتصال مسؤولين عن تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ودعم تطويره، بعض الدول تنشئ هيئات استشارية متعددة القطاعات (المرصد الوطني للمجتمع المدني)، لتشكيل منصة للحوار المستدام ومعالجة القضايا المؤثرة على هذا القطاع. ومن أجل مواجهة شح الموارد المالية، تأسست صناديق خاصة لتقديم المساعدات المالية لهذه المنظمات (International Center for Not-for-Profit Law (ICNL), p3,2013).ويرتكز تعاون القطاع العام والقطاع الثالث على عدة عوامل قام بتقسيمها (هينريك) عام 1996 إلى خمسة أنماط رئيسية (Bifarello, p8,2000):

-**التفاعل التعاقدي**: حيث يكون هذا النمط من التعاون على شكل عقودبين المجتمع المدني والحكومة لتحديد مهام والتزامات الشريكين؛

-**التعاون النقدي**: عندما تتمتع منظمة المجتمع المدني بدرجة أكبر من الاستقلالية في تحديد واجباتها وطرق عملها؛

-**الاستقلالية**: عندما تقوم منظمة ما على التنظيم الذاتي والمساعدة المتبادلة، وتكون مستقلة عن الدولة؛

-أنماط التفاعل الخاصة، عندما تكون لمنظمات المجتمع المدني علاقة بعيدة مع الحكومة ولا ترغب في التعاون المباشر؛

-منظمات المجتمع المدني المغلقة وذات الشرعية الذاتية، المنفصلة عن الحكومة ولها موقع هامشي في نظام الرعاية الاجتماعية.

وتحكم هذه العلاقة التي عادة ما تكون غير رسمية القوانين المنظمة لنشاطات القطاع الثالث والمجتمع المدني، كون هذه المؤسسات ستنشط في إقليم تلك الدولة، وتخضع لقوانينها

3– 3 المشاكل والتحديات التي تواجه مؤسسات القطاع الثالث في القيام بأنشطتها الاجتماعية

رغم الدور الهام والفعال الذي تلعبه مؤسسات القطاع الثالث في المجتمع، إلا أنها تواجه تحديات وعوائق تؤثر على نشاطها وتقلل من فعاليتها، مما قد يهدد استمراريتها. يُعد هذا الوضع تحديًا جوهريًا يجب مواجهته بجدية، ومن بين أبرز التحديات ما يلي:

-جودة إدارة مؤسسات القطاع الثالث قائمة على الشك. أن الكثير يعتقدون أن المنظمات غير الربحية بحاجة إلى تحسين جودة إدارتها، بدءًا من موظفيها وبرامجها وصولا الى مستوى المجالس الإدارية، ويجب على القائمين عليها أن يكونوا في مستوى تطلعات المتبرعين والمستفيدين من خدمات هذه المؤسسات(Abramson, p7,2000).

-تواجه الجمعيات تحديات في جذب المتطوعين نتيجة لتعقيدات الإجراءات الإدارية والتدابير الأمنية الوقائية المتعددة، مما يعيق انخراط الأفراد في العمل الجمعوي. هذه العوائق تؤثر بشكل خاص على الفئات ذات التوعية السياسية والثقافية المحدودة، مما يبعدهم عن المشاركة في التصدي لمشاكلهم وتحسين أوضاعهم. ونتيجة لذلك، تشهد الجمعيات تراجعًا كبيرًا في أعداد المتطوعين وزيادة في حالات الانسحاب، وهو ما يشكل مشكلة رئيسية تواجهها هذه الجمعيات(بن يحيى،ص209، 2015).

-اختيار بعض الشخصيات الغير مؤهلة لإدارة تلك المنظمات يُسهم في ضعف أدائها، وهذا ما ينجم عنه عدم تدارك تلك الشخصيات أهمية عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام، وعدم القدرة على إعداد التقارير والمشروعات والموازنات بشكل كافٍ. كما أنها لا تُلقي بالاً على أهمية توفير البيانات

الدقيقة للجهات المانحة. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر هذه الشخصيات إلى القدرة على التواصل والتنسيق مع المنظمات ذات العلاقة (اونيس، وهابي،ص13، 2014).

-تذكر البيروقراطية بشكل متكرر كتحدي لتطوير القطاع الثالث، حيث تعتبر الإجراءات الإدارية المعقدة عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق النجاح وتطوير الخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال الإجراءات الطويلة التي تأخذها عملية طلب التمويلات من القطاع العام (Brandsen, Pape, p7,2008).

-تشهد بعض منظمات القطاع الثالث انخفاضًا في التمويل، سواء كانكل ذلك للمنظمات نفسها أو لبعض الأنشطة الخاصة بها، حيث تواجه العديد منها صعوبات في ضمان استدامتها المالية على المدى الطويل. ويبدو أن هذا يرجع جزئيًا إلى الاعتماد المفرط على مصادر تمويل واحدة، مما يؤدي إلى صعوبات عندما يغير المانحون أولوياتهم أو ينسحبون، وجزئيًا بسبب للمانحين الذين يقدمون التمويل على أساس المشروع بدلاً من التمويل الأساسي لتغطية تكاليف التشغيل العامة(European Union Agency for Fundamental Rights، p33، 2017).

-مؤسسات القطاع الثالث عبارة عن شبكة متنوعة وغير مركزية، وهو ما قد يعيق التعاون والتنسيق الفعال بين هذه المنظماتومخلف القطاعات الأخرى. ويمكن لهذا الوضع أن يحد من قدرة المجتمع المدني على تحقيق أهدافه وإحداث تأثير ملموس، حيث تصبح الصعوبة في التواصل وتوحيد الجهود عائقًا رئيسيًا.

4-النتائج ومناقشتها:

تساهم مؤسسات القطاع الثالث في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال دعم الحوار والتعاون بين الفرد والمجتمع المحلي والحكومة كما يلي:

-لمؤسسات القطاع الثالث تأثير إيجابي على التنمية المجتمعية المستدامة للولاية، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية أو دعم الفئات الضعيفة والمحتاجة؛

-إن تعزيز التعاون والشراكة بين القطاع الثالث والحكومة والقطاع الخاص، يؤدي إلى تعزيز فعالية الخدمات الاجتماعية وتحسين إدارتها؛

-تعمل مؤسسات القطاع الثالث كجسر بين المواطنين والحكومة، وتساعد في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات؛

-يعتبر القطاع الثالث بيئة مثالية للابتكار والتجديد الاجتماعي، حيث يمكن للمؤسسات العمل بمرونة وسرعة في تقديم حلول جديدة للتحديات الاجتماعية؛

-من خلال دعم الأعمال الصغيرة والمشاريع المحلية، يمكن لمؤسسات القطاع الثالث أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المستوى المحلي، وخلق فرص العمل من خلال دعم الأعمال الصغيرة والمشاريع المحلية؛

-تساهم مؤسسات القطاع الثالث في التنمية الاجتماعية لولاية المدية، وذلك من خلال نشاطاتها الاجتماعية المتنوعة من دعم صحي ودعم للتعليم...الخ؛

-تنشط مؤسسات القطاع الثالث في ولاية المدية بناء على رسالتها ورؤيتها وبرنامجها السنوي وقانونها الاساسي؛

-يعتبر عام 2020 عام نشاط استثنائي بالنسبة لجمعية جزائر الخير حيث تم إنفاق ما قيمته 74.695.310 دج في مختلف المجالات الاغاثية وسبب هذا الانفاق الكبير جائحة كورونا ومخلفاتها؛

-سنة النشاط الاستثنائي بالنسبة لجمعية الارشاد والإصلاح وجمعية كافل اليتيم هي 2021، حيث أنفقت جمعية الإرشاد والإصلاح ما قيمته 34.551.270 دج، وما قيمته 25.560.994 دج لجمعية كافل اليتيم؛

-أنفقت الجمعيات الثلاث ما مجمله 361.608.231 دج خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يبرز حجم النشاط الكبير الذي يساهم به القطاع الثالث في النشاط الاجتماعي ويبين الأهمية الكبيرة التي تحظى بها هذه المؤسسات.

5- الخلاصة:

تناول هذا البحث مساهمة مؤسسات القطاع الثالث في النشاط الاجتماعي، حيث يُعتبر القطاع الثالث أحد الأعمدة الرئيسية في تعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية من خلال تحسين جودة الحياة وتعزيز التضامن الاجتماعي، حيث تشمل مساهمة مؤسسات القطاع الثالث عدة جوانب تتمثل في:

- تقدم مؤسسات القطاع الثالث خدمات متنوعة في مجالات مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والرعاية الاجتماعية، مما يساهم في تلبية احتياجات المجتمع وتحسين مستوى الحياة.

- تعمل مؤسسات القطاع الثالث على تعزيز التنمية المجتمعية من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج تعليمية، وتوفير فرص العمل، وتنظيم الفعاليات الثقافية والاجتماعية.

- تسهم مؤسسات القطاع الثالث في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل التطوعي والتبرعات الخيرية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- تعمل مؤسسات القطاع الثالث على تعزيز الابتكار والتغيير الاجتماعي من خلال تطوير حلول جديدة للتحديات المجتمعية وتعزيز الوعي بقضايا البيئة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

اعتمادا على النتائج التي توصلنا إليها يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- تنظيم برامج تطوعية تشجع المواطنين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، مثل تنظيم فعاليات توعية، ورش عمل، وحملات تنظيف؛

- تعزيز التعاون والشراكات مع الحكومة والشركات الخاصة لتنفيذ مشاريع اجتماعية مشتركة، مما يعزز التأثير ويزيد من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاجتماعية؛

-عدم الاعتماد فقط على المساعدات من المحسنين وتنويع مصادر التمويل، كالاستثمار في الأوقاف والموارد المتاحة وتفعيل وظيفة الإدارة المالية.

-تقديم برامج تدريبية وتأهيلية للشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وخريجي السجون لتعزيز مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل ودمجهم في المجتمع.

- تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الاجتماعية الناشئة التي تهدف إلى حل مشاكل المجتمع وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

- تقديم المساعدة المالية والتكوينية لفائدة العائلات المعوزة لاجل جعلها عائلات منتجة ومحاولة تسويق منتجاتها، بدل كونها عائلات استهلاكية.

-الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار في تطوير حلول اجتماعية فعّالة ومبتكرة، مثل تطبيقات الهاتف المحمول لتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

-تنظيم حملات توعية وبرامج تثقيفية وأيام دراسية حول قضايا مختلفة تهم المجتمع، مثل الصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان.

- دعم مشاريع التنمية المحلية التي تعمل على تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية، مثل بناء المدارس، وإنشاء المنشآت الصحية، وتطوير البنية التحتية.

-القيام بأبحاث ودراسات لقياس تأثير الأنشطة الاجتماعية وتحديد الفرص لتحسينها وتطويرها.

-القيام باستقطاب الطاقات والكفاءات العلمية والمواهب، وإنشاء مراكز بحث ومجلات علمية خاصة بالقطاع الثالث

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

محمد عبد الله السلومي. (2017). *القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى*. مركز إبن خلدون. قطر.

- **المقالات في مجلة علمية**

الاء الدرويش، عثمان المزيد. (2020). *تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية الواقع والمستقبل وكيفية الاستفادة من التجارب العالمية*. الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الاسلامية.

أونيس عبد المجيد وهابي كلثوم. (2014). المنظمات الغير هادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي والاقتصادي. *مجلة ابعاد اقتصادية*.

اية احمد محمد كمال الرمادي. (2018). التميز المؤسسي وتطوير برامج الجمعيات الاهلية دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم*.

بن يحي فاطمة، طعام احمد. (1 جوان, 2015). واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. *مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية*.

EDYTA SPODARCZYK HANNA MACKIEWICZ20, 2022Benefits from the cooperation of non-governmental organizations with enterprises and durability of cooperation . *managment*.

Gyorgy Mark Kis and Randolph Dilday .(2015) .*NGO-Private Sector Partnership: Complementary Collaborations*.Budapest, Hungary: CENTER FOR POLICY STUDIES CENTRAL EUROPEAN UNIVERSITY..

José Luis Monzón Campos& ،Rafael Chaves Ávila .(2012) .*The Social Economy in the Europian Union*.Bruxelles: European Economic and Social Committee.

Kallal Banerjee .(2023) .Impact of Third Sector for countries Socio-Economic development particularly for PACS: A study with reference to West Bengal .*Journal Of Electronics Information Technology Science And Management*.

Lester M.Salamon and S.Wojciech Sokolowski .(2015) .*the third sector impact*.Bologna Center: Johns Hopkins School of Advanced International Studies.

Nicoleta Ciucescu .(2009) .The role and importance of Non-Profit Organizations .*Studies and Scientific Researches - Economic Edition,*

Taco Brandsen Ulla Pape,2008 ,The thirdsector in The Netherlands .*Third sector impacts*.

Tony Chapman .(2023) .*Third Sector Trends in England and Wales 2022:Relationships, influencing and collaboration*.Newcastle: Foundation serving Tyne&Wear andNorthumberland.

➢ المداخلات في المؤتمرات

إبراهيم فهد السليمان، عيسى جميل عبد الله الضبعوني. (2020). دور المؤسسات الخيرية والاتحادية والمحلية في دولة الامارات العربية المتحدة، الفرص والتحديات،. *المؤتمر النبوي العالمي الخامس جامعة العلوم الإسلامية ماليزيا*، ماليزيا.

Cinthia H.Alan J Abramson 1) .March , 2000 .(Collaborating for Usable Knowledge: A Work in Progress by the Nonprofit Sector Research Fund .*Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*.

Mónica Bifarello .(2000) .PUBLIC-THIRD SECTOR PARTNERSHIPS A MAJOR INNOVATIONIN ARGENTINIAN SOCIAL POLICY .*the Fourth Conference of the International Society for Third-Sector Research* ،Dublin, Ireland.

➢ الرسائل الجامعية

فهد بن ناصر محمد القريني. (2010). المحددات التنظيمية المؤثرة في فاعلية المنظمات الاجتماعية.جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية كلية العلوم الاجتماعية. الرياض، السعودية.

➢ **المو اقع الالكترونية**

وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (11 01, 2024). *وزارة الداخلية والجماعات المحلية*. تم الاسترداد من www.interieur.gov.dz: https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (11 01, 2024). *وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي*. www.mtess.gov.dz: https://www.mtess.gov.dz/ar/

European Union Agency for Fundamental Rights .(2017) .*Challenges facing civil society organisations working on human rights in the EU*.Luxembourg:https://fra.europa.eu./

International Center for Not-for-Profit Law (ICNL) .(2013). *نماذج لتحسين التعاون بين السلطات العامة والمجتمع المدني*.https://www.icnl.org.

International Cooperative Alliance .(2024 ,01 11) .*International Cooperative Alliance* . ica.coop.com: https://ica.coop/en/whats-co-op/co-operative-identity-values-principles

national audit office .(2023 ,12 31) .*national audit office uk* .national audit office site web: https://www.nao.org.uk/successful-commissioning/introduction/what-are-civil-society-organisations-and-their-benefits-for-commissioners/

transparent hands organizations 02) .February, 2024 .(*transparent hands organizations*.transparenthands.org: https://www.transparenthands.org/the-role-of-non-profit-organizations-in-society/